كلية الحقوق
قسم الدراسات العليا

مدى اهمية الايرادات الضريبة على المؤشرات الاقتصادية

بحث تحليلي مقارن

(ماليزيا وجمهورية العراق)

تحت إشراف

أ.د رضا عبد السلام

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
ووكيل الكلية لشؤون التعليم والطلاب
كلية الحقوق - جامعة المنصورة

ومحافظ الشرقية السابق

إعداد الباحثة

تغريد مهدي خلف

٢٠٢١

الملخص

تناول البحث اثر الضريبة على المتغيرات الاقتصادية في كلا" من دولة ماليزيا وجمهورية العراق ، حيث سلطنا الضوء على الاقتصاد الماليزي والعراقي بتحديد فترة البحث وهي قبل الاستقلال وبعدة ووجدنا بأن ماليزيا قد لجأت الى الضرائب كنوع ثاني من الإيرادات للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق التنمية في كافة مفاصل من استيراد وتصدير وارتفاع الناتج الجمالي المحل بالإضافة إلى أهم هو الاستثمار بنوعيه محلي الأجنبي ، في حين الضريبة في العراق جاء تأثيرها بشكل معاكس لما سبق فهي بالكاد تغطي النفقات في الموازنة وعدم الاعتماد عليها كإيراد عام من شأنه يغذي الموازنة العامة واعتماده على الإيرادات النفطية بالدرجة الأساس فإهمال العراق للضريبة و عدم مساهمتها في الاقتصاد العراق ادى الى عدم تحرك عجلة التقدم الاقتصاد العراقي الى الأمام وذلك لعدة معوقات منها تناوب اسعار السوق النفطية

Summary

The research dealt with the impact of tax on economic variables in both "Malaysia and the Republic of Iraq," where we shed light on the Malaysian and Iraqi economy by specifying the period of research, which is before independence and far away, and we found that Malaysia has resorted to taxes as a second type of revenue to contribute to achieving economic growth and thus achieving development in All aspects of importing, exporting, and increasing the local gross domestic product in addition to the most important thing is foreign investment, while the tax in Iraq came in the opposite way to the above, as it hardly covers expenditures in the budget and does not depend on it as a general revenue that would feed the general budget and its dependence on oil revenues mainly, neglecting Iraq to the tax and not its contribution to the Iraqi economy has led to the failure to move the wheel of progress of the Iraqi economy forward, due to several obstacles, including the rotation of oil market prices

المقدمة

إن العمل على الاستمرار نحو تحقيق التنمية الاقتصادية يمثل هدفا أساسيا يتطلب الاستغلال الأمثل للسياسة المالية ، لكي تتجلى آثار هذه السياسة و النتائج واضحة على معدل النموالاقتصادي .

و تمثل السياسة الضريبية إحدى الركائز الأساسية للسياسة المالية لتحقيق أهدافها ، بما لها من آثار اجتماعية و اقتصادية ، تتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخول و الثروات بين الأفراد ، و التصدي للأزمات الاقتصادية كالتضخم و الكساد ، و عليه نجد الضرائب بمختلف أنواعها وظيفة اجتماعية و كذلك اقتصادية ، بالإضافة لوظيفتها المالية ، بحيث تعتبر المورد المالي الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة للتدخل أكثر في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية. و يتجلى دور النظام الضريبي من خلال الضرائب المختلفة في رفع الحصيلة الضريبية و التأثير في المتغيرات الاقتصادية ، كالادخار و الاستهلاك و حجم الاستثمارات و كذا العمالة ، مما يؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الوطني و تنميته.

وتعتبر الضرائب أهم الوسائل الأساسية، الاقتصادية والمالية التي تتمكن الدولة من خلالها التأثير في الحياة الاقتصادية، بالإضافة للأدوات الأخرى . ومن ثم لم يعد الهدف الوحيد للضرائب هو الحصول على أكبر حصيلة مالية فحسب، وإنما توسعت هذه الأهداف وامتدت إلى تشجيع عملية التنمية الاقتصادية ، وكذا تحقيق التوازن المستهدف على المستوى المحلي للاقتصاد وعلى مستوى كل من قطاعاته وأنشطته، إضافة إلى أهداف توزيع الدخل الوطني وتحقيق العدالة الضريبية المنشودة.

وتعد الضريبة إحدى الأدوات المالية الاقتطاع جزء من ثروة الأفراد، وتقوم بتحويله إلى الدولة، وذلك باستخدامه في تحقيق أهدافها المختلفة، ومن ثم فإن الضريبة تمثل انعكاسا حقيقيا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الذي تفرض فيه، كما أن الضريبة تتغير حجما ووعاءا و غرضا بتغير هذه الأوضاع

ان كل من الاقتصاد الماليزي والعراقي قد عانى من تخلخلات في مؤشراتة من حيث الانخفاض والارتفاع نتيجة المعوقات الداخلية والخارجية لكل منهما الا اننا وجدنا أن دولة ماليزيا قد حققت نجاحا" في تحقيق التنمية الاقتصادية في تضافر جميع الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية منها والخارجية , الا انا بالمقابل نجد ان الاقتصاد العراقي قد عانى الامرين منذ فترة سابقة ولحد الوقت الحالي . هذا ما جعلنا نقف عند هذه النقطة بأعطاء نظرة مختصرة عن نجاح التجربة الماليزية ومقارنتها مع الاقتصاد العراقي.

اهمية البحث:-

لا يخفى على احد ان الاقتصاد المتطور هو الدعامة الأساسية الأولى لرقي الدولة وتقدمها في جميع المجالات . فهو الركيزة المتينة لبناء دولة قوية .لذا أصبحت الإيرادات ومن ضمنها الضرائب سببا رئيسيا لنجاحه فهذا لا يتحقق الا بوجود ادارة كفيلة بتقدير الضرائب الواجب تحصيلها ومكلفين بدفع تلك الضرائب . فيفترض هنا وجود علاقة متوازية بين حقوق وضمانات الاداره الضريبية والمكلف بدفع الضريبة فعلى هذا الأساس يجدر بنا البحث في ماهية مجمل الضمانات والحقوق لطرفي الضريبة ومدى كفايتها. وحالات البلد الاقتصادية والمالية التي تؤثر على تلك الحقوق والضمانات بين أقطاب الضريبة المهمة .

<u>سبب اختيار موظوع البحث :</u>

لقد كان السعي من وراء هذا الدراسة يكمن في أن أغلب أقلام الباحثين في موضوع الضريبة لم يتطرقوا بصوره موسعة في مدى الاثر التنموي التي تتركة الايرادات الضريبية على اقتصاد الدولة حيث لم ينتبه اغلب الكتاب الى مدى أهمية الضريبة على الاقتصاد فيما لو توظفت بشكل مدروس وصحيح في انفاقها على النحو الذي يحقق النفع العام . وهذا ما لمسناه في العراق وبشكل مغاير في ماليزيا . علما أن الدولتين تتشابه في كثير من العوامل الداخلية والخارجية .

<u>مشكلة البحث:</u>

تكمن أهمية دراسة في معرفة اثر الضريبة على المؤشرات الاقتصادية في الدولة فيما لو تم تقديرها وأنفقاها للوجهة التي حدد له مسبقا" ولكن ومن خلال استقراء الحالة الاقتصادية لكل من ماليزيا والعراق انتابنا استغراب لما هو معروض للعيان حيث وجدنا بان دولة ماليزيا قد أصبحت دولة قوية اقتصاديا بالرغم من الأزمات المالية الي عصفت بها خاصة أزمة عام ١٩٧٩ و٢٠٠٨ الا أنها استطاعت الاعتماد على الذات ورفض شروط وامتلاءات صندوق النقد الدولي كونها وضفت الإيرادات الضريبية بشكل مكنها وبتضافر التخطيط الاستراتيجي الصحيح في كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية

وهذا معاكس للحالة الاقتصادية في العراق الذي اعتمد على الإيرادات النفطية بالدرجة الاساس وعدم الاهتمام بشكل جدي بالضرائب بنوعيها المباشرة وغير لمباشرة الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي رهين تذبذب أسعار سوق النفط العالمية . وإزاء ذلك يمكن أن نطرح الأسئلة التالية:-

١. هل كانت الظروف الاقتصادية لدولة ماليزيا تأثير ساهم في تحقيق تنمية مالية شاملة ؟
٢. هل انعكس النظام الضريبي لدولة ماليزيا على النظام الاقتصادي ؟

٣. هل يمكن نقل التجربة التنموية الماليزية لجمهورية العراق؟

٤. هل كانت للخطط الإستراتيجية بالنسبة للإيرادات الضريبية تأثير ايجابي في تحقيق تطور اقتصادي لكل من ماليزيا والعراق.

منهج البحث:- تم استقراء التطور الاقتصادي لكل من ماليزيا ومقارنتها بالعراق بالإضافة تتبع تأثير الضريبة الماليزية والعراقية على المؤشرات الاقتصادية لكل منهما معتمدين على قانون ضريبة الماليزي وقانون ضريبة الدخل العراقي لسنة ١٩٨٢ مع تحليل كل منهما لبيان الايجابيات والمعوقات التي رافقت لكل من الدولتين

خطة البحث:- لغرض بيان خطة البحث اقتضى بنا تقسيم الفصل الى مبحثين حيث نبحث في الاقتصاد الماليزي والعراقي في المبحث الأول, أما المبحث الثاني فسوف نعرج لبيان تأثير الإيرادات الضريبية على المؤشرات الاقتصادية لكل من ماليزيا وجمهورية العراق وكما في التقسيم التالي:-

موضوع البحث: عبء الضريبة وأثره على المؤشرات الاقتصادية الكلية دراسة مقارنة و تطبيقية على ماليزيا وجمهورية العراق

الفصل الأول : أهمية الإيرادات الضريبية على المؤشرات الاقتصادية في ماليزيا وجمهورية العراق.

المبحث الأول:- مميزات الاقتصاد الماليزي وجمهورية العراق.

المبحث الثاني:- مدى انعكاس الإيرادات الضريبة على المؤشرات الاقتصادية في ماليزيا والعراق.

الفصل الأول

مدى تأثير الإيرادات الضريبية على المؤشرات الاقتصادية في ماليزيا وجمهورية العراق تقسيم:- من اجل الوقوف على مفردات هذا الفصل يقتضى بنا تقسيم الفصل الى مبحثين وكما في ادناه: -

المبحث الأول

تطور الاقتصاد الماليزي وجمهورية العراق

من اجل بيان اهم المميزات في اقتصادات الدولتين يقتضي بينا بيانها في مطلبين ,حيث نبحث في المطلب الأول مميزات تطور الاقتصاد الماليزي ,أما المطلب الثاني سوف نلقي الضوء على أهم ما يتميز الواقع الاقتصادي العراقي.

المطلب الأول

ملامح تطور الاقتصاد الماليزي

استقراء التاريخ ماليزيا: - كانت ماليزيا مستعمرة بريطانية عام ١٧٩٤ وبقي الانكليز فيها حتى عام ١٩٤٢ ، حيث قدم اليابانيون واحتلوا ماليزيا عام ١٩٤٥ ، وبعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية وخروجهم منها عاد إليها الانكليز من جديد عام ١٩٤٦ ، فبقيت ماليزيا ترزح تحت الاحتلال البريطاني بسلب مواردها وينهب خيراتها حتى حصلت على الاستقلال الفعلي من بريطانيا في ٣١ أغسطس ١٩٥٧ . وتتكون ماليزيا من مجموعات عرقية، وتشكل طائفة الماليو % ٦٧ ، وهي أكبر المجموعات العرقية وأكثرها تجانسا فكلهم مسلمون، ويتحدثون اللغة الماليوية أو الماليزية. بينما بلغت طائفة الصينيين ٦. ٢٤ ،% من اجل بيان وتوضيح أبرز ملامح تطور الاقتصاد الماليزي يجدر بنا إلقاء الضوء على الوضع الاقتصادي لهذه الدولة قبل الاستقلال وبعد الاستقلال وذلك في الفرعيين التاليين .

الفرع الأول

واقع الاقتصاد الماليزي قبل الاستقلال

يتمحور المتغير الاقتصادي قبل نيل ماليزيا استقلالها بأنها بلدا زراعي ذو طابع متخلف بدائي . وكحال دول الأطراف , فهي متخصصة بتصدير المواد الأولية لاسيما المطاط وزيت النخيل والرز والأخشاب وهذا حال التقسيم الضامن للامتيازات الاقتصادية لدول المركز . وبسبب السياسة البريطانية أن ذاك ولم يتم تطوير الواقع الصناعي . إذ تقوم ماليزيا باستيراد البضائع الصناعية جميعا من الخارج. ونتيجة لذلك كله مقابل سيطرة الأقلية الصينية على عناصر الإنتاج وعدم وجود مساهمة واسعة في خلق

النشاط الاقتصادي العام بسبب التهميش الاقتصادي , فالنتيجة الطبيعية هي أن تكون هناك تراجع في المؤشرات الاقتصادية مثل ارتفاع حجم الفقر , حيث بلغت النسبة حتى عام (١٩٧٠) أكثر (٥٠%) تحت خط الفقر

وضعف التنويع في مكونات الناتج المحلي الإجمالي والتبعية للخارج والتراجع في المؤشرات الصحية والتعليم والدخل وغيرها. بمعنى أخر كان هناك تخلف على صعيد قوى الإنتاج والعلاقات السائدة في ظلها وهذا كله يسبب تخلف اجتماعي وسياسي .

لقد درك الشعب الماليزي من واقع تجربته أن السلم والتنمية يخدم كل منهما ويستلزم الاخر. ويقتضي البذل جهود من جانب كافة أطياف المجتمع الماليزي من أجل القيام بهذه المهمة المشتركة. إن شعب ماليزيا الذي أخذ ينفض عنه أغلال القهر القاسي والإرث الأسود للحكم الاستعماري، إذ لحقت به الأضرار من الدول بالاستقلال والسيادة التي ظفر بها بعكفاح طويل الأمد.

وبدأ يشعر الشعب الماليزي أكثر من أي وقت برغبة شديدة في الإسراع و علىه آن بخطى التنمية من أجل تحقيق الازدهار في بيئة سلمية. وأن تؤثر تنمية ماليزيا على رفاهية شعبها فقط بل أيضا على سلم العالم ورفاهته بصورة عامة. لقد وضعت الحكومة الماليزية إستراتيجيتها للتحديث، وهي بمثابة خيار يخدم مصالح شعبها وقضية التقدم البشري

في عام ١٩٥٧ تميزت هذه المرحلة والتي أعقبت انتهاء الاحتلال البريطاني ذات تحديات وعقبات كبيرة صنعت أجواء نوعا ما غير ملائمة للانطلاقة التنموية , والسبب يعود إلى أن المجتمع الماليزي لم يتعافى تماما من تركات السياسة البريطانية رغم تلك الجهود السياسية التي أثمرت الاستقلال الا ان ماليزيا واجهت معوقات باتجاه التنمية تمثلت بالاتي.

١- **التبعية الداخلية:** بعد أن تمكن الاحتلال العرق الصيني من الاقتصاد الصيني أصبح واقع الحال يشير الى "تبعة داخلية من عنصر المالايو لصالح العناصر الأخرى لا سيما العنصر الصيني"(١). وهذه التبعية بالحقيقة لم تقف عند هذا الحد وإنما امتدت إلى أبعاد أخرى , إذ أن من الطبيعي أن تكون هناك علاقة قوية بين العرق الصيني وبريطانية مما يعني التبعية لدولة بريطانية , أذا كان الاستقلال الحقيقي من الهيمنة الأجنبية غير مكتمل بسبب بقاء يد المتغير الأجنبي في ترتيب الملفات الداخلية لماليزيا . وفي النهاية خلق عقبات بوجه الشعب الماليزي في تحقيق الاستقرار الداخلي التام.

٢- **التبعية الخارجية :** يعني أن ماليزيا تنتج المواد الخام مقابل استيراد السلع المصنعة , بطبيعة الحال استمرت تلك المعادلة بعد الاستقلال ليبقى الحال كما هو علية مما يعني أن الاقتصاد كان تابع في تلك المرحلة فكان الاقتصاد الماليزي مصداق للتقسيم الدولي غير عادل للنشاط الاقتصادي أي كانت ماليزيا في هذه المرحلة مصداق لمفهوم دول الأطراف او الهامش[١]

٣- آن اهم دلالات الجمود الاقتصادي لتلك المرحلة هو غياب المنظور الاستراتيجي في التخطيط الاقتصادي والذي يمكن إيعازه إلى غياب الاستقرار الداخلي بسبب العوامل المشار اليها. وأدنا جدول يؤكد عدم اتزان الهيكل الإنتاجي عبر هيمنة القطاع الأول عليه .

القطاع الاقتصادي	1957	1960	1965	1967
الزراعة	40	44	42	30
التعدين	7	6	5	9
التصنيع	8	9	11	14
التأهيل والبناء	3	3	5	5
الخدمات	42	38	37	43

جدول رقم(1) يبين يوضح لنا جدول رقم(2) حجم المساهمة الكبير نسبيا للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا للمدة (1957 - 1967) .

الفرع الثاني

تطور الاقتصاد الماليزي بعد مرحلة الاستقلال

يعد حدث وصول مهاتير محمد السدة الحكم [٢] مرحلة في تاريخ ماليزيا , كون تلك الحكومة جسدت بشكل واضح البعد الاستراتيجي في تخطيط التنموي وكذلك تجسد البعد المهم في تحقيق التنمية الا وهو الإرادة مع القدرة في النهوض التنموي ببعده المستدام. إذ أن أهداف هذه المرحلة تبلورت نحو وضع إستراتيجية للتصنيع من خلال الأسس اللازمة . (لصناعات أحلال) محل الواردات والصناعات الموجهة للتصدير , وتنمية الصناعات النقدية وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة .لذلك استطاعت حكومة مهاتير محمد تحويل الدولة إلى اقتصاد قائم على الصناعة

[١] محمد صادق إسماعيل, التجربة الماليزية/مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية العربي للنشر , القاهرة, الطبعة الأولى سنة ٢٠١٤ , ص٤٤, بالاستناد إلى رأي محمود عبد الفضيل , أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة

[٢] لورنس يحيى صالح , محاضرات القاها على طلبة كلية الادارة والاقتصاد المرحلة الثالثة كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد, سنة ٢٠١٧ .

إن ما ادفع ماليزيا إلى التنمية خلال هذه الحقبة هو النمو والتحديث والتصنيع[٣] (في مقابل الفقر والجهل) في دول أخرى وتم التركيز على مفهوم (ماليزيا كشراكة) كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص [٤] وسنت ماليزيا قانون العمل، وقسمت القوى العاملة إلى أصناف، فهناك الماليو لهم الأولوية في الدوائر الحكومية والجيش والشرطة، ويمثلون ٩٠ %، وباقي النسبة للصينيين والهنود أما الاقتصاد والتجارة والأعمال الحرة فيمكننا القول بأن الغالبية تعود للصينيين ، في حين ظلت النسبة العالية من الخدمات بأيدي الهنود، وهي سياسة ذكية تقوم على توزيع الأدوار من أجل التطور والبناء وهذا بدوره ما أسهم في تطور ماليزيا بشكل سريع ، وقد اشترطت الحكومة الماليزيا في أي مشروع تجاري أن تكون نسبة مشاركة أهل البلد الأصليين بنسبة ٣٠ %الضمان حقوقهم[٥]. والتعايش السلمي بين الطوائف، واستغلال القوى العاملة في مجالها، وجلب الأيدي العاملة الأجنبية في تقديم الخدمات وفي أعمال البناء التي تقوم بها من أجل التطوير والإنماء على مستوى وطني ورفع مستوى السكان حتى بدأت تحقق بعض تطلعاتهم الاجتماعية والمعيشية بأن تصبح ماليزيا دولة صناعية واقتصاديا تنافس أوروبا واليابان في الاقتصاد والمعرفة والتقنية لعام ٢٠٢٠ . وضمن السياق ذاته لقد حدد الدكتور مهاتير محمد أن من أهم الأسس التي قامت عليها التجربة الماليزية والنهوض بالاقتصاد الماليزي هي :-

أ- إزالة العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية.

ب. الاعتماد على الموارد الذاتية ورفض الاقتراض الخارجي . ج- الاهتمام بالقضاء على البطالة في المجتمع وتوفير التعليم الجيد للمواطنين لقد عملت ماليزيا خلال هذه الفترة الاستغناء عن العمالة الأجنبية والاكتفاء بالعمالة المحلية لخفض مستوى البطالة الذي كان مرتفعا بنسبة (٥٢%) قد انخفض إلى نسبة (٣%) فقط بعد أن كان متوسطه يناهز (١٠%) خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين

وتشير الإحصائيات الحالية إلى أن البطالة حاليا(٣,٢%) وهي اقل من نسبة فرص العمل المتاحة ,

[٣] تولى مهاتير محمد رئاسة الوزراء للمدة (١٩٨١ -٢٠٠٣) امتد نشاطه السياسي ٤٠ سنة منذ انتخابه عضوا في البرلمان الاتحادي الماليزي سنة ١٩٦٤ حتى استقالته سنة ٢٠٠٣ .

[٤] بلال محمد سعيد المصري تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية رسالة ماجستير, جامعة الأزهر كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, غزة, ٢٠١

[5] Philip arestis, the nature and role of monetary police when money is endogenos, Economics institution of college ,2003 ,P94-95

الا ان قضية التفضيل على العمل المعين تسببت في ارتفاع البطالة لدى المجتمع الماليزي . واضطرت الحكومة إلى الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية[٦].

إن نجاح التجربة الماليزية في التنمية الاقتصادية السريعة كانت نتيجة لتضافر عوامل عدة منها:-

١- ملائمة المناخ السياسي لدولة ماليزيا الذي يمثل حالة خاصة بين الدول النامية بتهيئة الظروف الملائمة لتسريع وتيرة التنمية الاقتصاديه فماليزيا لم يستولى العسكر على السلطة

٢- توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدل الإنفاق على التسليح وأسلحة الدمار الشامل نجاحها في إعلان منطقة جنوب شرق أسيا خالية من السلاح سنة ١٩٩٥)[٧]

٣- اهتمامها بالنفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية وانتهاج إستراتيجية الاعتماد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة

٤- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي . وخلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية لسكان الأصليين , سواء كانوا من أهل البلد الأصليين او من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم .

٥- اعتماد ماليزيا على الموارد الداخلية في توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات فمن سنة ١٩٧٠ الى ١٩٩٣ ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة ٥٠ %.

بالإضافة لقد استندت ماليزيا على اعتماد إستراتيجية حاسمة تهدف إلى تحقيق التنويع الاقتصادي، والانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع، وقد استغرقت ماليزيا فترة طويلة لتحسين إستراتيجية التنويع، حيث بدأت استراتيجياتها القائمة على التصدير في أوائل السبعينات وحققت زيادة سريعة في تطور الصادرات بين الثمانينات والتسعينات، أي أن الأمر استغرق ٢٠ عاما حتى بلغت مستوى من التطور يضاهي بعض الاقتصاديات المتقدمة

ولم يتوقف الأمر على هذا بل لقد اهتمت ماليزيا بتحقيق التنمية الشاملة لكل المظاهر الاقتصادية , ففي مجال التنمية المادية اهتمت بتحقيق العدالة بين المناطق كما اهتمت بتنمية جميع النشاطات الاقتصادية دون تفضيل قطاع على أخر٢).

ومن جهة أخرى اهتمت ماليزيا بالفرد إذ هو محور النشاط التنموي وأداته وتم التأكيد على ضرورة التمسك بالقيم الأخلاقية والعدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية[٨] من خلال القضاء على البطالة بعد ان

[6] Adi Haji Taha, Recent archaeological disco veries in Peninsular Malaysia(1991 1993), Vol 1,2003 ,P 10.

[7]Anwar Ibrahim, The Asian renaissance Times times books international,1993,P34.

تحولت من بلد مصدر للمواد الخام إلى دولة يعتمد اقتصادها على مجالات خدمية[٩] وصناعية متعددة. فمثلا خلال سنة ٢٠٠٧ ذكرت الإحصائيات أن معدل البطالة في هذا البلد قد انخفض إلى نحو (٣%) فقط بعد أن كان متوسطه يناهز (١٠%) خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين وتشير الإحصائيات حاليا" إلى أن البطالة في ماليزيا (٣,٢%) وهي اقل من نسبة فرص العمل المتاحة هناك والجدول أدناه يبين ذلك.

رقم(1)يمثل ارتفاع نمو الناتج الإجمالي المحلي لماليزيا من سنة (1970 -2017.)

السنة	1960	1970	1980	1991	1998	2000	2007	2008	2009
النمو	6,0	7,5	5,9	8,7	2,7	5,0	6,3	4,6	1,7

السنة	2010	2013	2014	2015	2016	2017
النمو	10,1	5	5,6	4,7	4,8	4,9

جدول رقم(3) يبين نمو حجم يمثل النمو في نصيب الفرد من الدخل القومي في ماليزيا(دولار امريكي).

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	1012	2013	2014	2015
نصيب الفرد	1708	18460	19220	18940	20020	21350	22260	23390	24331	24770

2016	2017
26760	26931

المطلب الثاني

[٨] استنادا الى , رياض حسن خليل النعيمي دور اللامركزية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية , نماذج من دول مختارة بضمنها العراق , رسالة ماجستير , جامعة النهرين , سنة ٢٠١٤ , ص ٨٨.

[٩] جلال حسن حسن عبدالله التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة دراسة تحليلية تحت عنوان: أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا : الخلفيات والأسس والأفاق المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين المانيا الطبعة الأولى ,٢٠١٩,ص١٥٧.

ابرز ملامح ومميزات الاقتصاد العراقي من اجل بيان تلك المؤشرات وما طرأ عليها من أوضاع نتج عنها اختلال في التنمية الاقتصادية في بلد كالعراق فأننا سنبحثها في فرعين ففي الفرع الأول نبحث في مميزات وملامح الاقتصاد العراقي قبل ٢٠٠٣ ابرز التغييرات في الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣ فسنبحثها في الفرع الثاني وذلك وحسب في أدناه:-

الفرع الأول

ابرز ما ملامح الاقتصاد العرقي قبل عام ٢٠٠٣

لم يشهد العراق أية عملية تنمية قبل عام ١٩٨٠ فقد كان الاقتصاد يعتمد على الزراعة وأخذت الدولة على عاتقها مسيرة البناء التي اقتصرت على ذلك القطاع وبجانب بعض القطاعات الأخرى الهامشية وذلك لعد وفرة رؤوس الأموال اللازمة للقيام بعملية التنمية ولكن بعد فترة وبعد اكتشاف النفط وزيادة ايرادته خصصت الدولة كافة إيراداتها من النفط لتمويل عملية التنمية وعلية فقد اتسم الاقتصاد العراقي بسمات الاقتصادات النفطية باعتباره بلد نفطي بلغ الاحتياطي المؤكد منه ١١٢ مليار برميل والتي تتمثل بكونه:- **أولا:**- اقتصاد أحادي الجانب يكون فيه النشاط النفطي هو العامل الرئيسي في تنشيط الاقتصاد وهو مصدر النمو الاقتصادي (تمويل النشاط الحكومي وموازنة الدولة)

ثانيا":- يمتلك هيكل إنتاجي ضعيف (غير مرن) يسيطر في تكوينه عدد قليل من السلع وعليه فقد ظلت عوائد النفط المصدر الرئيس بل الوحيد لتمويل برامج التنمية بجانب تمويل الإنفاق الاستثماري الحكومي طوال العقود الماضية لمنتصف القرن الماضي والعقد اللاحق من القرن الحادي والعشرين ,و عليه فقد أصبح الاقتصاد العراقي أكثر عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن تذبذبات الحاصلة في أسعار النفط عالميا"[١٠].

ثالثا: المعاناة من الاختلالات الهيكلية بسبب مصادرة القرار الاقتصادي على حساب القرار السياسي على الرغم مما يمتلكه العراق من ثروات و موارد مادية وبشرية. فضلا عن السياسات الاقتصادية المركزية مما جعل النشاط الاقتصادي مرهونا" بالفعاليات الحكومية والتي لم تستطع الارتقاء بمستوى النشاط الاقتصادي مع ضعف دور القطاع الخاص في الساحة الاقتصادية ,الأمر الذي انعكس في عدم تحقق التوازن الاقتصادي.

---

[١٠] سحر قاسم محمد, الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق بحث مقدم الى البنك المركزي العراقي المديرية العامة للاحصاء والأبحاث وبغداد سنة ٢٠١١ ,ص٣.

رابعا :- التدني الواضح في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خارج القطاع النفطي اذ كان لفشل السياسات الاقتصادية السابقة سبب مباشر في فشل نهوض البنية التحتية للبلاد ,والي تدني معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي و علية , فأن الاقتصاد العراقي واجه تحديات ملحة تمليه عليه التطورات المتلاحقة للاقتصاد العالمي بعد أن أدركت معظم دول العالم ضرورة الإصلاح الاقتصادي وإعادة هيكلة الاقتصاد القومي وإفساح المجال للنشاط الخاص لكي يتولى إدارة النشاط الاقتصادي واي تبني فلسفة التحول إلى اقتصاد السوق) بعد أن أثبت نظام التخطيط والإدارة المركزية إخفاقه في تحقيق الأهداف التي أنيطت به

ولعل أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي هي: انخفاض معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وانهيار البنية التحتية وتدهور القطاع الصناعي والزراعي وانحسار دور القطاع الخاص وارتفاع معدل البطالة والفساد المالي والإداري و خروج رؤوس أموال إلى الخارج)[١١].

لقد تمكن العراق خلال القرن الماضي من تحقيق معدلات نمو عالية نتيجة الاستثمارات الكبيرة التي حققت انجازات ملحوظة في مجالات البنى التحتية وتطوير العديد من الأنشطة الإنتاجية الصناعية منها والزراعية إضافة إلى قطاع الخدمات وخاصة في الصحة والتعليم والإسكان ,وقد ارتبطت تلك الاستثمارات بما يسمى بالفورة النفطية نتيجة لتصحيح أسعار النفط وما تحقق من نمو سريع وكبير في عائدات صادرات النفط التي كانت المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي)[١٢].

ونتيجة لذلك ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستثناء القطاع النفطي قد بلغ (٤٣٠٤,٤) مليون دينار عام ١٩٧٠ وارتفع الى (١٥٥٧٨,٩) مليون دينار عام ١٩٨٠ ,وبلغت نسبة تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٠ بنسبة (١٤,٥%)لتصل إلى (٣٥,٩) عام ١٩٨٠ ,إلا أن الأمر تغير في حقبة الثمانينات فقد تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الحقيقي ليبلغ (٤,٧%) بسبب توقف صادرات النفط ولفترات متعدد نتيجة لدخول العراق الحرب مع إيران وإذا انخفضت قيمة النفط الخام (٣) المصدر من (٢٦٢٤٥,٥) مليون دولار عام ١٩٨٠ إلى (٩٠٠٩,٤) مليون دولار عام ١٩٨٤ ليبلغ (٩٩٣٢,٧).

اما الفترة من (١٩٨١- ١٩٨٥) فقد حققت نمو سالب بلغ (-١٥,٧%)بسبب استنزاف موارده لصالح

---

[١١] إسماعيل عبيد حمادي , الاقتصاد العراقي في ظل الحصار وأفاق المستقبل وسلسلة المائدة الحرة بيت الحكمة بغداد,١٩٩٨ ,ص ١٠١

[١٢] مظهر محمد صالح دور القطاع النفطي في التنمية الاقتصادية في العراق جامعة بغداد مطبعة العانى, ٢٠١١ , ص١٩.

الحرب وتراجع المشتغلين في القطاعات الاقتصادية كالزراعة والصناعة مما دفع بالدولة الى استيراد المشروعات الكثيفة رأس المال إضافة إلى العمالة العربية, الأمر الذي شكل عبأ على ميزان المدفوعات ,فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستثناء القطاع النفطي (١٥٥٧٨,٩) مليون دينار لينخفض الى (١٤٢٧,٧) مليون دينار عام ١٩٩٠ , اي بنسبة انخفاض (٠,٩%) فيما بلغ معدل نمو السكان خلال هذه الفترة (٣,٠%)وهي أعلى من معدل نمو حصة الفرد . أما في فترة التسعينات وحتى قبل عام ٢٠٠٣ فقد تأثر الاقتصاد العراقي خلال هذه الفترة جراء العقوبات التي فرضت عليه والتي نتج عنها انخفاض النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات دون مستوى معدل نمو السكان السنوي .

. ففي هذه الفترة قامت الدولة بانتهاج منهجا" جديدا" وذلك بإصدار التشريعات والقوانين التي تسهل الاستثمار العربي وقدمت حوافز للقطاع الخاص وسمحت بالاستيراد دون تحويل خارجي ,وقامت بتسريح أعداد كبيرة من موظفي الدولة وأطلقت الأسعار لعدد كبير من السلع والأمر الذي انعكس في ارتفاع الأسعار وتدهور القوة الشرائية للمواطنين وانخفاض مستواهم المعاشي, فقد ارتفعت معدلات التضخم وتدهور قيمة العملة على نحو لم يشهده العراق منذ تأسيس دولته[١٣]

فيما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من (٣٠٦٧٢,٩) مليون دينار في ١٩٩٠ إلى (٤٢٥٠٦,٤) مليون دينار عام ٢٠٠٠ أي بنسبة نمو(٣,٣ %) ونتيجة أزمة الخليج فقد انقطع أهم مصدر من مصادر تمويل التنمية خلال هذه الفترة نتيجة لتراجع صادرات[١٤] النفط الخام على اثر فرض الحصار الاقتصادي. وكانت خسارة العراق كبيرة أنذاك ,فقد بلغت قيمة النفط الخام المصدر عام ١٩٩١ (٢٧٦,٣) مليون دولار ,الا انه بعد توقيع مذكرة التفاهم ارتفعت قيمة النفط الخام المصدر إلى (٤٦٦٩,٣) مليون دولار عام ١٩٩٧ فيما سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ارتفاعا ملحوظا بعد عام ١٩٩٧ وذلك الإنعاش القطاعات غير النفطية, فيما بلغ الناتج المحلي الحقيقي باستثناء انقطاع النفطي (١٤٢٧٣,٧) مليون دينار عام ١٩٩٠ إلى (١٦٦٠٦,٢) مليون دينار عام ٢٠٠٠ اي بمعدل نمو(١,٥%) فيما بلغ معدل نمو السكان خلال هذه الفترة (٣%) وتراجع معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الحقيقي الى (٠,٦%). وبلغت نسبة تكوين رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٠ (٦,٦%) بأسعار ٢٩٨٨ مقابل (١٢,١ %) عام ١٩٩٠ وهكذا ظل الاقتصاد يعاني من تصدع متذبذب خلال الأعوام القليلة التي سبقت ٢٠٠٣ فقد بالنسبة لمقاييس المؤشرات الاقتصادية الكلية كالبطالة والأنشطة الاقتصادية للقطاعات التوزيعية والاستهلاكية مع تحسن طفيف في قطاع الإنتاج

[١٣] إسماعيل عبيد حمادي , مرجع سابق ,١١٥ وما بعدها .
[١٤] مظهر محمد صالح القطاع النفطي في التنمية الاقتصادية للعراق جامعة بغداد مطبعة المتنبي ٢٠١٦ , ص٣٠.

وتشغيل بعض المرافق الخدمية والسلعية العامة في مجالات الماء والكهرباء والاتصالات وأدناه جدول يوضح الحال الاقتصادي في عقد التسعينات لحين أحداث ٢٠٠٣[١٥].

المؤشرات	الناتج المحلي بالاسعار الثابتة مليون دينار 100=1988	الناتج المحلي بالاسعار الثابتة عدا القطاع النفطي (مليون دينار100)	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالاسعار الثابتة)دينار	جمالي تكوي راس المال الث بالاسعار الثابت مليون دينار 00=1988
1970	4304,4	638,3	899,8	6197,2
1980	19416,6	15578,9	1438,8	6974
1990	30672,9	14273,7	1660,8	3700
2000	16606,2	1758,6	42506,4	2820,9

جدول رقم (٤) يبين الوضع الاقتصادي العراقي قبل احداث ٢٠٠٣. (١)[١٦]

الفرع الثاني

المؤشرات الاقتصادية العراقية بعد ٢٠٠٣

بعد انتهاء الحظر الاقتصادي في ٢٢/ أيار ٢٠٠٣ الذي فرضته الأمم المتحدة تم إيداع جميع الأموال العراقية المجمدة في البنوك الأجنبية إلى جانب عائدات برنامج النفط مقابل الغذاء التي لم يتم إنفاقها بعد وعائدات النفط التي تم الحصول عليها بعد ٢٠٠٣ في صندوق تنمية العراق إلى جانب ذلك تم اتخاذ خطوات لتحويل الاقتصاد من ذو توجه حكومي إلى اقتصاد سوق الحرة ووتم خلق ظروف مواتية غير مسبوقة لرأس المال الأجنبي (الولايات المتحدة في المقام الأول). فعلى سبيل المثال تم فتح الاقتصاد

[١٥] عبد الرسول عبد جاسم نحو تقويم الاقتصاد العراقي الحلول والمعالجات) يحث القي الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات بيغداد, المؤتمر العلمي العاشر كلية المنصور الجامعة, ٢٠٠٩.

[١٦] (١) وزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء ومديرية الحسابات القومية, التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي .

بأكمله للاستثمار الأجنبي باستثناء قطاع الطاقة حيث يمكن للمستثمرين الأجانب إقامة مشاريع تجارية دون ترخيص ودون شريك محلي , ولا يتطلب إعادة استثمار أي جزء من الأرباح في العراق[١٧]

اولا: الناتج المحلي الإجمالي :- لقد شهدت الفترة بعد عام ٢٠٠٣ مستويات متذبذبة ومتدنية المقاييس الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد تراجعا هائلا" بنسبة (٣٢,٩%) وصولا إلى (٢٧) مليار دينار عراقي عام ٢٠٠٤ وفقا للبيانات الصادرة عن البنك المركزي العراقي .ولكنه عاود للنمو بنسبة عالية بلغت (٤٦,٥%) وذلك بفضل استعادة معدلات أنتاج النفط وبنهاية عام ٢٠٠٥ تابع الناتج المحلي الإجمالي نموه ولكن بمعدلات أبطأ نسبة ٣,٧%) في ٢٠٠٦ ,أما الناتج الإجمالي الاسمي فقد أشارت تقديرات البنك الدولي نموه بنسبة (١٥,٤ %) في عام ٢٠٠٧ وصولا إلى (٧١,١٨٨,٨) ملىار دينار عراقي [١٨]

إن الأزمة الاقتصادية التي شهدها العالم عام ٢٠٠٨ انعكس على حجم عائدات النفط الذي تشكل قوه دافعة في تحديد مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي العراقي حيث سجل خلال هذه الفترة (٣٩,٤٠٩,٤) مليار دينار عراقي خلال تلك الفترة بنسبة (٦٣,٩ %) في السنة السابقة وهكذا ظل الناتج المحلي يسجل مؤشرات متراوحة بين الارتفاع والانخفاض من الفترة(٢٠١٠ – ٢٠١٥) وذلك لمساهمة القطاع النفطي مساهمة عظمى ولتعرض أنابيب النفط لإعمال إرهابية وضعف القدرة الإنتاجية فقد انعكست جليا" على مؤشرات الناتج المحلي فقد سجل أدني نسبة من (٣٢,٢ %) عام ٢٠١٤ الى (٢١%) عام ٢٠١٥ ,إلا أن التحسن الوضع الأمني في مطلع عام ٢٠١٨ بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط نجد أن الناتج المحلي شهد ارتفاع محسوس[١٩]

ثانيا" – قطاع الاستثمار :- سعت الحكومات العراقية بعد عام ٢٠٠٣ إلى محاولة جذب الاستثمارات الأجنبية لما لها من مردودات مالية وتكنولوجية وبهذا الصدد أصدرت سلطة الائتلاف المؤقت قانون الاستثمار رقم (٣٩) عام ٢٠٠٣ غير انه لم يوضع موضع التنفيذ الفعلي بسبب الأوضاع الأمنية السياسية ,وقد استبدل هذا القانون بقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ لتلاقي النقص في القانون السابق غير أن الحكومات المتعاقبة لم تنجح بجذب الاستثمارات الأجنبية بالشكل المطلوب بسبب عدم وجود بيئة استثمارية مناسبة في العراق (٣)[٢٠]. وبرأينا أن الأمر يواجه بصعوبة جراء الفساد الإداري والمالي المستشري في مؤسسات الدولة ومشاريعها الاستثمارية التي بات يستنزف الكثير من الموارد المالية المخصصة لها , إذا أشارت إستراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٧– ٢٠١٠) توقعاتها على أن الاستثمار

---

[١٧] (٢) سحر قاسم محمد الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق بحث مقدم الى البنك المركزي العراقي المديرية العامة للاحصاء والأبحاث بغداد سنة ٢٠١١ ,ص٣.

(١) عبد الرسول عبد جاسم نحو تقويم الاقتصاد العراقي (الحلول والمعالجات) بحث القي الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات بغداد, المؤتمر العلمي العاشر كلية المنصور الجامعة, ٢٠٠٩.

[١٩] مظهر محمد صالح, ص ٨٦.

[٢٠] محمد عبد صالح واقع الأقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام ٢٠٠٣ بحث منشور في مجله المستنصرية للدراسات العربية والدولية بدون ذكر سنة النشر بغداد, ص ٣٩ .

المحلي الذي من الممكن أن يساهم بحدود(٦٠,٨) مليار دولار بينما يغطي الباقي مقدار (١٢٦,٩) مليار دولار من مصادر

التمويل الخارجي (منح وقروض ميسرة) من مجموع الاستثمارات المطلوب توفيرها للأعوام من (٢٠٠٧ – ٢٠١٠) والبالغة (١٨٧،٧) مليار دولار.

أما بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ونتيجة للبيئة التي ذكرت سابقا" نجد بأن تدفقه يتجه نحو الانخفاض من (٨,١٤١), عام ٢٠١٤ إلى (٧،٧٠٢) عام ٢٠١٥ إلى (٥،٩١١) مليون دولار عام ٢٠١٦ أي أن العراق يخسر ما يقارب المليارين دولار سنويا" مقارنة بالتطور في المستوى العربي والعالمي . وعلى الرغم من عدم وجود مناخ استثماري جيد إلا أن الاستثمارات العربية البينية اتجهت نحو قطاعات محدودة وذلك لجدواها الاقتصادية التي تدفع المستمر إلى المخاطرة في رأسماله فقطاع العقارات وقطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي وقطاع الفنادق والسياحة كانت أهم القطاعات التي اتجهت إليها الاستثمارات العربية[٢١]

حيث شكلت هذه القطاعات بمفردها ٨٧،٣١% من مجموع الاستثمارات العربية الموجهة لقطاعات الاقتصاد العراقي البالغة(٢٩،٨٩٨,٧) مليون دولار خلال المدة من ٢٠٠٣ – ٢٠١٨ كانت من حصة روسيا حيث بلغت استثماراتها (٥،٦٤٤,٨) مليون دولار أي تشكل ما يقارب ٨٥% من مجموع الاستثمارات الأجنبية في العراق.

ومن جهة أخرى , نجد أن القطاع الخاص يساهم بقيمة(٨٨،٦) تريليون دينار بما يعادل ٧٥ مليار دولار خلال سنوات الخطة وهي تعبر عن استثمارات القطاع الخاص في العراق بمختلف اتجاهاته وأنشطته وهو يشكل نسبة ٤٠% من إجمالي الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل النمو المستهدف في الخطة[٢٢].

ثالثا :- تحليل قطاع التصدير العراقي :- من المعلوم لدينا بأن العراق يحتل مركزا "مرموقا" بين الأقطار المستهلكة له مما أدى إلى زيادة الطلب عليه من قبل تلك الأقطار, منها الأقطار الأوربية والشرق الأقصى إذ حققت مستويات الطلب على النفط أعلى مستوى لها قبل وبعد احداث ٢٠٠٣ ولقد كانت الزيادات غير المتوقعة في حجم النفط من الدول سريعة النمو خصوصا" الصين" .

فقد وصل الطلب عليها منذ ٢٠٠٣ إلى (٨٢،٤) مليون برميل يوميا" بعد أن كان (٧٦،٣) عام ٢٠٠١

[٢١]) وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية التقديرات الاولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة ٢٠١٨ و٢٠١٩ بغداد,٢٠١٨ , ص٤

[٢٢] الهيئة الوطنية للاستثمار دليل المستثمر في العراق لعام ٢٠١٩ بغداد سنة ٢٠١٩ , ص٢٢ وما بعدها .

ونظرا" لتمتع البترول العراقي بمزايا تفوق عن غيره من بترول العالم كون أسعاره تنافسية في الأسواق العالمية فقد ارتفع الطلب العالمي علية وبالتالي زيادة صادراته بمعدلات اكبر وصلت إلى (٨٥،٩) مليون برميل يوميا" عام ٢٠٠٧ زيادة عن صادرات عام ٢٠٠٥ والتي بلغت (٨٢،٨) مليون

برميل يوميا". من جهة أخرى نجد بأن معظم أنتاج النفط يوجه نحو التصدير نتيجة لتدني حجم الاستهلاك النفطي المحلي, علاوة على تراجع مشاركة الصناعات التحويلية في حجم الناتج الصناعي وبالتالي تراجع مشاركة هذا القطاع فقط في الناتج المحلي الإجمالي .

ان لتذبذب حجم الإنتاج النفطي, وعدم مطابقته للخطط الموضوعة ,ولانعدام المرونة اللازمة التصدير النفط الخام بسبب عدم تحقق السعات التخزينية وحدوث مشكلات فنية بمنظومات التصدير (الشمالية والغربية والجنوبية) بسبب تأكل أجزاء من مكونات هذه المنظومات [٢٣]

واندثارها إلى جانب ضعف مولدات القدرة الكهربائية وغيرها من العوامل قد أدى إلى تذبذب نسبة صادرات النفط الخام في العراق لدول أوبك بلغت (١٥٨٥٥،٠) عام ٢٠٠٥

بالمقابل ان لانتعاش الجيد النسبي الذي حصل في الاقتصادات المتقدمة الذي عملت على انتهاج سياسات التحفيز المالي خلال فترة ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ انعكس على الصادرات النفطية العراقية حيث ارتفعت قيمة تلك الصادرات في عام ٢٠١٠ بنسبة٣١,٢٩% حيث استمر هذا التطور الايجابي خلال السنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣ و ٢٠١٤ إلى نحو ٩٤,١٢٧ و٩٤,٢٤٠ و٩٥,١١١ على التوالي. محققة معدل نمو يقدر ١٨ ,٢٢% وذلك كمحصلة لزيادة عوائد تصدير النفط الخام والمنتجات النفطية [٢٤]

إلا انه قد انخفضت بشكل بسيط خلال الفترة التي واكبت الحرب على عصابات داعش الإرهابي ولكن ما لبث النفط الخام الا وارتفعت صادراته مره أخرى بعد الانتصارات للجيش العراقي على هذه العصابات , حيث تقدر نسبة الارتفاع ب (٩٩%) من حجم صادرات عام ٢٠١٧ وبدايات العام الذي يليه اذ بلغت الصادرات اليومية خلال العشرة أشهر الأولى من عام ٢٠١٨ (٤،٥٩٩) مليون برميل يوميا" وأن جميع هذه الزيادة التي تحققت في موانئ التصدير الجنوبية فقط وذلك بفضل توسيع صادرات الخام العراقي (icoEE) الذي اعتمد عام ٢٠١١ وتضمن إنشاء أربعة عوامات تحميل (SPM بسعة ٩٠٠ إلف برميل يوميا" لكل منها.

[٢٣]) نغم حسين نعمة إدارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق بحث منشور في مجلة جامعة النهرين المجلد الثاني عشر العدد الخامس سنة ٢٠١٥ , ص٤٢.

[٢٤]) نغم حسين نعمة والمرجع نفسه ص ٦٢ وما بعدها (٣

إضافة إلى الصيانة وتحديث مركزية للعدادات (CMMP). ألا أن الوضع اختلف في عام ٢٠١٩ إذ تراجعت صادرات النفط الخام تراجعت إلى (٣،٤٢٨) مليون برميل يوميا" اذ بلغت صادرات نفط الجنوب (٣،٤٢٨) مليون برميل يوميا والجدول التالي يبين تلك النسب المتذبذبة[٢٥].

السنة	صادرات النفط الخام العراقي	صادرات دول اوبك للنفط	نسبة صادرات النفط العراقي الخام بالنسبة لدول اوبك%
2005	1472,0	15855,0	9,2841375
2006	1467,8	15939,0	9,2088588
2007	1643,0	16101.3	10,204145
2008	1855,2	16449,9	11,2471127
2010	1095,6	14391,0	13,2416093

جدول رقم (5) يبين تذبذب صادرات النفط العراقية ,المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للنفط ,التقرير الإحصائي السنوي للأعوام(2005- 2010).

رابعا:- تحليل قطاع الاستيراد العراقي: تعتبر الاستيرادات المكون الثاني من مكونات التجارة الخارجية وهي لكثر تعبيرا عن قوه اقتصاد الوطني من الصادرات لأنها تعكس مدى اعتماد هذا الاقتصاد على الأسواق الخارجية ومن ثم قدرة هذا الاقتصاد على مواجهة التحديات الخارجية باعتبارها أحد أدوات التنمية هذا من جانب.

ومن جانب أخر أن من خلال الاستيراد يمكن الحصول على مختلف السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا" أو التي لا تنتج بكميات كافية محليا" أو الحصول عليها بتكلفة ارخص من إنتاجها محليا" فيكون الأفضل استيرادها ,وهكذا نجد أن العراق يستهلك كل ما هو مستورد في السنوات الأخيرة اذ أضحى البحث عن المنتجات العراقية كالباحث عن الإبرة في كومة قش ,فالعراق الذي اعتمد سكانه إبان سنوات الحصار من القرن الماضي على الصناعة والزراعة المحلية بات يستهلك المنتجات المستوردة[٢٦].

لقد اتضح لنا جليا" بأن أوضاع العراق الاقتصادية بعد ٢٠٠٣ لم تكن بأحسن حال عن سابقاتها من السنوات وذلك لأزمات السياسية والمالية والتصارع على السلطة والفساد الإداري والصراع بين الحكام

[٢٥]) الهيئة الوطنية للاستثمار دليل المستثمر في العراق لعام ٢٠١٩ ,مرجع سابق، ص٣٤.

[٢٦] التقرير السنوي لوزارة التخطيط لعام ٢٠١٨

من اجل الاستحواذ على خيرات البلد فمن خلال المؤشرات أعلاه نجدها رهينة بأسعار النفط ومدى تعرضها للتذبذب . فهي تنتعش بارتفاع أسعار النفط والعكس صحيح.

المبحث الثاني

اثر العبء الضريبي على الاقتصاد الماليزي والعراقي

من اجل بيان الأثر التي تتركه الإيرادات الضريبية على كل من الاقتصاد الماليزي والعراقي من حيث تحقيق النمو على بعض المؤشرات فقد ارتأينا بأن نلقي الضوء على بعض أهم المؤشرات في كلا من الدولتين من خلال الفرعيين التاليين وكما في ادناه:-

المطلب الأول

مدى انعكاس الضريبة الماليزية على بعض المؤشرات الاقتصادية

ابتدأ " أن ماليزيا انتهجت التقسيم الثنائي في القانون الضريبي وهي الضرائب المباشرة وغير المباشرة ومن اجل بيان اثر الإيرادات الضريبية على المؤشرات الاقتصادية الماليزية سوف نعرج إلى بحثها في النقاط التالية

الفرع الاول

اثر الضريبة على الناتج المحلي الإجمالي(GDP)

تستخدم ماليزيا السياسة الضريبية كأحد الأسباب لمواجهة التباطؤ في الاقتصاد من حيث قيامها بتخفيض الضريبة لمواجهة الآثار التراكمية لمصروفات طويلة الأجل لغرض تمويل المشروعات

فمن المعلوم أن الحكومة تفرض الضرائب كمصدر لتغذية نفقاتها العامة وهذه الضرائب تفرض على الإفراد والشركات والسلع والخدمات على حد سواء. فهي تؤثر سلبا وإيجابا على نصيب الفرد من الناتج المحلي.

فضريبة الشركات مثلا تؤثر على نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي ومعدل الاستثمار اذ يمكن لهذه الضريبة أن تقلل من عوائد الشركة او تقلل من المبلغ الذي يتم إنفاقه على النشاط التجاري مما يؤثر سلبا على نمو الاقتصاد[٢٧]. بالإضافة الى ان الضريبة المفروضة على الشركة لا تشجع الاستثمارات الأجنبية والمحلية. والحال بالنسبة لضريبة الاستهلاك التي تؤثر ايجابا" على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فهذه الضرائب تؤثر على شريحة الأفراد ذو الدخل المنخفض أكثر من إقرانهم من

[٢٧] Mohamed h, Malaysia. may set aside its belt-tightening plans to save its economy from trade war damage, ٢٠١٩p١٢,

ذوي الدخل المرتفع كون أن إلغائها عام ٢٠١٨ أدى إلى انخفاض نسبي في معدل الإيرادات مع انخفاض المكلفين بها, مما حذا بالحكومة من فرض ضريبة بديلة (SST مع توسيع قاعدة الضريبة التي ارتفعت بالإيرادات من٣٨% الى ٥٠% ويمكن أن يرتفع

من نسبة الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل (٠,٩ %). ان اعتماد ماليزيا على الإيرادات غير الضريبية (عائدات النفط وارباح من الشركات العامة) لا يزال مصدر قلق بالنظر الى تقلب الأسعار ولذلك عززت ماليزيا دور الصندوق التنمية الوطني الماليزي(KWNA) للاستفادة من هذه الإيرادات الذي يمكن أن يوفر اعتمادات مالية خارج الموازنة يمكن أن يستفاد منها في النطاق الاستثمارية طويلة الأجل وبذلك يمكن أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي , ولم تقف ماليزيا , عند هذا فقد اتخذ بنك نيجارا ماليزيا عدة إجراءات لتحفيز الاستثمارات المحلية لرفع من الناتج المحلي فقد قام بتسريع اجراءات تسجيل الشركات الصغيرة والمتوسطة رومنح حوافز ضريبية وخصومات للشركات التي تقوم بصناعات التي من شأنها النهوض بالواقع الاقتصاد الماليزي. مثل الالكترونيات والمواد الكيميائية والآلات الهندسية.

وبذلك حققت ماليزيا ارتفاع بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤،٩ % برغم من تأثرها بالعلاقات التجارية الحادة بين الولايات المتحدة والصين , وذلك بموجب تحفيز المبالغ المستردة لضريبة السلع والخدمات قبل إلغاءها بضريبة المبيعات والخدمات وضريبة الدخل حيث بنهاية شباط كانت قد أعادت الحكومة الماليزية(٩٧) بليون ريجنت ماليزي إلى دافعي الضرائب

إذ أن هذه المبالغ المستردة ستزود الشركات والأفراد بنقد إضافي وهو من شأنه تحسن التوقعات للأنفاق والنمو والاستثمار و ونتيجة لذلك توقع صندوق النقد الدولي نمو طفيف في الناتج المحلي

شكل رقم (١) يوضح نموالناتج الإجمالي ماليزيا واشارت الية المنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ماليزي[٢٨]

[٢٨] Roshaiza Taha, Loganathan, Nanthakumar , The same source p42,

الإجمالي الماليزي بنسبة ٤,٥ % بدلا من ٤،٤ % لسنة ٢٠٢٠ , وقد سجل بنك نيجارا ماليزيا نمو في الناتج المحلي من ٤،٣% إلى ٤،٨ % . وتسعى الحكومة الى مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي الى ٤١% بحلول ٢٠٢٠ مقارنة ٣٧% في عام ٢٠١٧ . ونتيجة للأخذ بالإجراءات المتعلقة بتحرير النفقات المتعلقة باسترداد الضريبة فقد أشارت وزارة المالية الماليزية بانخفاض الناتج المحلي في عام ٢٠١٩ من ٥،٥ % إلى ٤،٨ % (انخفاض مؤقت) مع تأكيد بارتفاع النمو بنسبة ٤،٩ % يقابله زيادة بعائدات النفط والغاز [٢٩].وأخيرا" توقعت مؤسسة تمويل التنمية الصناعية الماليزية (MIDF)، نمو الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا خلال الربع الأول من عام ٢٠١٩ بنسبة ٤،٣ في المائة، نتيجة النشاط الاقتصادي المتوقع نموه بوتيرة معتدلة، وسط الإنفاق المحلي وتحصيل ضريبة المرن وتباطؤ أداء التجارة الخارجية[٣٠]

الفرع الثاني

انعكاس الضريبة على مؤشر التداول في ماليزيا-

ان النشاط الاستثماري في ماليزيا من شأنه يحرك سوق الأوراق المالية حيث ازدهرت سوق الأوراق المالية بعد أزمة المالية الاقتصادية عام ١٩٩٧ الذي منح ماليزيا الفرصة الى التخلي عن نظامها المصرفي من الإقراض المصرفي الى التوجه نحو السوق غير المصرفية وهذا خلق نمو سريع في اسواق السندات والشركات ادى الى زيادة في تحصيل الايرادات نتيجة النمو الملحوظ في سوق الأوراق المالية. ومن جانب اخر كان لقرار الحكومة بتغيير نظام التحصيل الضرائب من النظام الرسمي الى النظام التقييم الذاتي في ٢٠٠١ و ٢٠٠٤ للافراد والشركات على التوالي. كان له دور فعال في نمو الأنشطة الاستثمارية من خلال الاعلان عن الحوافز الضريبية او التقليل من العبء الضريبي. حيث أن الضرائب المفروضة على الأنشطة الاستثمارية ستجعل سوق العملات اقل تقلبا" . فلو حصل العكس وغادر المضاربون أنشطة السوق الاستثمارية البورصة مثلا") فأن فرصة فرض الضريبة يكون منخفض وبتالي عدم اسقرار سوق العملات. لقد عملت ماليزيا على الأخذ بموضوع التداول في الاسواق العملات الأجنبية فأنشأت عام ٢٠٠٤ اكبر شركة قابضة للصرافة مختصة في تقديم الخدمات المتعلقة بالصرف مثل التداول وتسوية المقاصة وخدمات الابداع فكانت من اكبر البورصات أسيا والتي تقدم خدماتها

[٢٩] Law Chee Hong, Sectoral Impact of Fiscal Policy in Malaysia Universiti Sains Malaysia, 2019 ,p34

[٣٠] Budget 2020: Malaysians@Work initiative to reduce unemployment ,in wep https://www.malaymail.com/news

بالوساطة في مجال الاستثمارات المحلية والاجنبية اما بالوقت الحالي وبموجب موازنة ٢٠٢٠

فأن ماليزيا اخذت المستثمرين بالحسبان بشأن فرض ضرائب جديدة والتي من شأنها أن تعرض مكاسب الرأسمال للاسوء اذ قد تزيد الرسوم المفروضة على عوائد استثمار[٣١]

الرأسمال فتؤدي إلى انخفاض الأسهم ونتيجة لذلك لن يتعافى مؤشر الأسهم القياسي الماليزي من الانخفاض منذ الربع الأول من سنة ٢٠١٩ لذلك من الممكن أن تفرض ضريبة الاستهلاك المزيد من القيود على النمو الاقتصادي لذلك تعتبر ضريبة الارباح الرأسمالية مصدر قلق للمستثمرين. كون أن اغلب اسواق العملات في اسيا لا تفرض هذه الضريبة لذلك اصبحت ماليزيا اقل جاذبية للاستثمار وهذا واضح لما توقع البنك المركزي الماليزي انخفاض النمو في الأسواق المالايو بحدود ٥% من اصل ٥ , ٩ % في عام ٢٠١٨.

الفرع الثالث

اثر الضريبة على الاستثمار الماليزي

ونظرا لأهمية الاستثمار اتجهت الدول ومنها ماليزيا إلى فتح أبوبها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر, فأصبح هذا المجال مجالا" للتنافس نحو انجذابه. ولذلك اتجهت ماليزيا إلى سياسة التعديل المستمر للنظام الضريبي وطبيعة الحوافز في ضوء الحاجيات وأهداف التنمية الوطنية فمن خلال تقديم الحوافز الضريبية والتسهيلات للمستثمرين استقلال استراتيجيات الشركة متعددة الجنسيات في تحسين قدرات ماليزيا التنافسية. ان تطور الهيكل الضريبي والحوافز الضريبية في ماليزيا في الانتقال التدريجي في التشجيع العام للاستثمار الأجنبي جعلت من الاستثمار الماليزي في ارتفاع مستمر لخلق بيئة مناسبة للمستثمرين. ان من الأسباب التي جعلت من مؤشر الاستثمار الماليزي بمستوى مرتفع هو تحديدها للاستقطاعات الاستثمارية تصل الى ٧٠% كأقصى حد فهي حافز مقدمة لتشجيع المشاريع الإستراتيجية اذ يمكن ترحيل وخصم الإعفاء الضريبي المؤقت مع الإعفاء من ضريبة الدخل بنسبة ١٠٠ % من الدخل القانوني لمدة عشر سنوات، [٣٢] ومخصصات رأس المال غير المستوعبة. بالإضافة إلى الخسائر المتراكمة التي يتم تحملها خلال فترة الإعفاء الضريبي المؤقت من الدخل المحقق بعد الإعفاء الضريبي المؤقت للشركة؛ ومنح مخصص ضريبة الاستثمار بنسبة ١٠٠% على النفقات الرأسمالية المؤهلة التي يتم تحملها خلال مدة خمس سنوات من تاريخ تحمل.

---

٣١ ٢ Roshaiza Taha, STOCK MARKET AND TAX REVENUE COLLECTION IN MALAYSIA: EVIDENCE FROM COINTEGRATION AND CAUSALITY TESTS, University Malaysia Terengganu,2016,p132

النفقة الرأسمالية المؤهلة الأولى. يمكن إجراء مقاصة لهذا المخصص مقابل ١٠٠ % من الدخل القانوني عن كل سنة ربط. يمكن ترحيل أي مخصصات غير مستخدمة إلى السنوات اللاحقة لحين الاستفادة منها بالكامل. . بالإضافة الى ذلك لتشجيع المشاريع المخصصة للبحوث والتطوير فقد منحت شركات الأبحاث والتطوير والتي هي شركة تقدم خدمات الأبحاث والتطوير في ماليزيا إلى شركتها ذات الصلة أو أي شركة أخرى، مؤهلة لمخصص ضريبة الاستثمار بنسبة ١٠٠ % على النفقة الرأسمالية المؤهلة التي يتم تحملها خلال مدة عشر سنوات.

ويمكن إجراء مقاصة لهذا المخصص مقابل ٧٠% من الدخل القانوني عن كل سنة ضريبية. كما يمكن ترحيل أي مخصصات غير مستخدمة إلى السنوات اللاحقة لحين الاستفادة منها بالكامل. في حالة اختيار شركة الأبحاث والتطوير عدم الاستفادة من المخصص، يمكن لشركاتها ذات الصلة التمتع بخصم مضاعف للمدفوعات التي تسدد إلى شركة الأبحاث والتطوير عن الخدمات المقدمة وإزاء ذلك قد ارتفع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا خلال النصف الأول في عام ٢٠١٨ حيث بلغ حجمها ٨٠،٢ مليار ريجنت بنسبة ١٧،٧ % مقابل ٦٨،٢ريجنت في المدة ذاتها ,حيث أشارت هيئة التطوير الماليزية بأن مجال الخدمات حقق أكبر حصة في الاستثمارات التي بلغت ٥٠،٩ مليار ريجنت اي بنسبة ٦٣،٥٠ %.

وسجل مجال التصنيع٢٠،٢ريجنت من الاستثمارات من ٢٨٧ مشروع صناعي في النصف الأول من عام ٢٠١٨ مقارنة ب ١٦ , ٧ مليار ريجنت من ٢٩٩ مشروع من نفس المدة أن الاستثمار الماليزي قد يرتب أثار جانبية إضافة إلى أنه يرفع من مستوى الاقتصاد الماليزي , فأنة يعطي دفعة قوية للأداء الصناعي واستخدام الموارد والصناعات المحلية فضلا عن القوى المحلية. اذ ان المكون المحلي للمدخلات التي تستخدمها الشركات في الصناعات الكهربائية والالكترونية يتزايد بمرور الوقت كما ان هناك عدد كبير من الشركات المحلية تقوم بتزويد الشركات متعددة الجنسيات بقدر من الموردين المحليين لإنتاج الأجزاء الالكترونية ذات الجودة العالية وبأسعار تنافسية [٣٣] تتفق مع احتياجاتها وما صاحب ذلك من تأثير في الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة الإنتاج والتسليم في الوقت المحدد وفقا للمواصفات (١) . فضلا عن ذلك أن الاستثمار يقلل من أزمة البطالة حيث ساهم بلغت نسبة ارتفاع التوظيف ٤٨% إلى ٦٦% من أجمالي العمالة في قطاع الصناعات خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. **وبرأينا أن النمو مؤشر الاستثمار الأجنبي في ماليزيا كان وما زال ثمرة جهود متواترة من قبل الحكومة الماليزية تتمثل في أنشاء أسواق السندات والأسهم كما أن أنشاء العديد من البنوك التنمية لتخفيف القيود.**

[٣٣] هيئة الاستثمار والتنمية الماليزية باللغة العربية منشور على الموقعها الالكتروني https://www.mida.gov.my/

الموجودة في رأس المال للمشاريع طويلة الأجل مع انشاء مؤسسات متخصصة لتوفير التحويل للقطاع الزراعي للمشروعات صغيرة ومتوسطة الأجل . الى جانب الإجراءات الموجهة لزيادة الاستثمار في القطاع الخاص وذلك عن طريق تبني ضرائب مخفضة على دخل الشركة وكذلك تعديل الضرائب وتعريفات الكمركية وسياسات سوق الصرف للإبقاء على انخفاض الأسعار النسبية للسلع الرأسمالية, وكذلك قيام ماليزيا بتقيد منخفض لمعدلات الفائدة على ودائع الادخار وقروض الشركات , هذه الإجراءات جعلت من ماليزيا بيئة جاذبة للاستثمار مع ارتفاع مؤشر الاستثمار الماليزي وبالتالي حقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة[٣٤]

ويبقى القول بأن الضرائب الماليزية لم تؤثر على هذه المؤشرات التي ذكرت أنفا" لكن على جميع المتغيرات من تجارة و مؤشر البطالة فمثلا" عملت ماليزيا من وقت سابق ولحد وقت سابق بخصوص قطاع التجارة على تخفيض معظم الحواجز التجارية منذ العام منذ عام ١٩٥٧ ولحد الوقت الحاضر على عقد عدة اتفاقات تجارية مثل الإنفاق التعريفات الكمركية والتجارة(GATT) واتفاقية (منطقة التجارة الحرة للاسيان) واتفاقية النظام الواعي للأفضليات التجارية لدول الأسيان [٣٥](GSTP). فبموجب تلك العلاقات, تمكنت ماليزيا ان تحافظ على النمو وتوسيع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر. والانخراط بالسوق العالمية والاتحاد الأوربي وبخصوص متغير البطالة قد أشارت بيانات صادرة من دائرة الإصلاحات العامة الماليزية في عام ٢٠١٩ بانخفاض نسبة البطالة خلال الثلث الأول من هذا العام إلى نحو٢،٩% وهو ما يشير الى خلو ماليزيا من البطالة بحسب المعايير الدولية التي تعتبر اي دولة خالية من البطالة اذا قلت نسبة العاطلين فيها الى ما دون ٤% وأظهرت البيانات انخفاض عدد العاطلين إلى نحو٣٨٥ الف من الماليز, في حين ارتفع عدد العاملين الى نحو ١٢،٥ مليون كما أن نحو ٦٠% من طلاب الجامعات يحصلون على عمل حال تخرجهم ,خصوصا" في مجالات الهندسة والحاسوب.

والتكنولوجيا في حين يتأخر الباقين بسبب انخفاض الطلب على تخصصاتهم. وأن هذه البيانات كانت نتيجة لحزمة من المحفزات الضريبية للشركات المحلية مقابل استيعاب اكبر قدر ممكن من القوى العاملة . وحدد قانون التحفيز الوظيفي لعام ١٩٧٢ الماليزي جملة من المحفزات مع حوافز إضافية الحالية ومنها خصومات ضريبية بنسب متفاوتة حسب عدد العمال الذين تستوعبهم الشركة

[٣٤] اتفقت ماليزيا والصين على تفعيل مشروع السكك الحديدية بعد توقف استمر قرابة عام وهو واحد من ثلاثة مشاريع عملاقة للبنية التحتية الاساسية كانت قد نفذتها الحكومة السابقة وأوقفتها الحكومة الحالية ووقع البلدان ملحقا" للعقد .. ويصل المشروع الذي ينفذ على ثلاث مراحل بين ميناء كلانك على الساحل الغربي لشبه جزيرة الماليزية مرورا بمدن كوالالمبور وكوانتان وكوتابارو على الساحل الشرقي مبناء تامبات على بحر الصين

[٣٥] ماليزيا خالية من البطالة مقال منشور على موقع الجزيرة و على الموقع الالكتروني https://www.aljazeera.net/broadcastschedule

المطلب الثاني

انعكاس الايرادات الضريبية على الاقتصاد العراقي

أن الظروف التي شهدها العراق خلال السنوات الماضية قد ادت الى عدم استقرار الاقتصاد وما نجم عنها من سوء توزيع الدخول نتج عنه اتساع نطاق التفاوت في مستويات الدخول ,وقله الموارد في تمويل الموازنة العامة . الأمر الذي يلقى على عاتق السياسة الضريبية مسؤوليات أضافية من اجل تفعيل مساهمتها في مواجهة التغيرات الاقتصادية كون العراق من البلدان الريعية يجعل الضريبية ذا تأثير محدود في الناتج المحلي الإجمالي حيث تشكل ٩٥% إيرادات نفطية وبقية النسب هي رسوم وضريبة مباشرة وغير مباشره

ومن اجل القاء الضوء على انعكاسات الإيرادات الضريبية على الاقتصاد العراقي يقتضي بنا

بحثه في الفروع التالية:-

الفرع الاول

اثر الضريبة على الاقتصاد قبل ٢٠٠٣

تميزت هذه الحقبة بأن تأثير الضرائب غير المباشرة كانت في مستوياتها الدنيا على جميع المتغيرات الاقتصادية نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق فالضريبة الإنتاج مثلا" نجدها قد انعكست بشكل منخفض على أنتاج المواد الأولية بسبب عدم توفر المواد الوسطية لتلك الصناعات التي تخضع لتلك الضريبة وبتالي تأثر قطاع الإنتاج بشكل متدني. [٣٦]

وبالمقابل ونتيجة تداعيات أزمة حرب الخليج الأولى نجد بأن مؤشرات التجارة الخارجية التي أخذت بالتراجع وبتالي تراجع انعكاس الضرائب الكمركية عليها, فقد سجلت (١،٤٠٨ %) ونتيجة التداعيات الحرب والعقوبات الاقتصادية. نجد أن الضرائب المحلية المفروضة على السلع والخدمات التي كان لها تأثير محسوس على تلك السلع بسبب توقف العديد من المنشات والمصانع عن الانتاج لتدهور التجارة الخارجية حيث سجلت ٠,٨٣٠ % عام ١٩٩٧. ويعود هذا الانخفاض في مستويات تأثير الضريبي بأنواعه سبب عدم أعطاء الحكومة للإيرادات الضريبية اي أهمية التي تناسبه نتيجة وكما اشرنا سابق"

باعتمادها على مصادر ايرادية أخرى كالنفط في عقدي الثمانينات والتسعينات.

[٣٦] صندوق النقد الدولي التقرير القطري المرقم ١٧ /٢٥٣الصادر عن صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٧ ,ص١٦.

الفرع الثاني

مدى انعكاس الضريبة على الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣

إما الحال بعد عام ٢٠٠٣ فعند تتبع المؤشرات الضريبية خلال تلك الفترة الماضية نجد ابتداءا نسبة تحصيل الضريبة تسجل (صفر) ويعود سبب ذلك الى قرر تعليق الضرائب للمدة ١٦/ ٤/ ٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٤/٣/٣١من قبل سلطة الائتلاف [٣٧]

أن تراجع الوضع الاقتصادي كان سببه في الأساس السياسات المالية الخاطئة وسيطرة الدولة على مجمل النشاط الاقتصادي وما رافق ذلك من سوء في الادارة و عدم القدرة على تشخيص العوامل الفاعلة في تحقيق التطور[٣٨]. وفقدان المعايير اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة وعدم الاهتمام بالايرادات الضريبية, مما انعكس بدوره على مجمل النشاط الاقتصادي.

ونتيجة لذلك جعل العراق يعتاش على الايرادات النفطية بالدرجة الأساس ، وان التحسن الحاصل في مستوى دخل الفرد الذي يزيد حاليا على (٣٠٠٠ دولار سنويا بعد ان كان (٣٧٠ دولار) في عقد السبعينات ياتي بفعل تعاظم عوائد القطاع النفطي وارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من (٧٠%) في ظل ازدهار السوق النفطية العالمية فأثر الضريبة على الانتاج المحلي ومن اجل حماية الدولة للأنتاج الوطني من التدني الذي يعتبر من مفاصل تحقيق النمو الاقتصادي قامت الدولة بفرض الضريبة على بعض الاستيرادات واعفت بعض المنتجات المحلية من الضريبة الامر الذي جعل من قاطع الانتاج وطني في حماية دعم الحكومة لا من خلال الاعفاء من الضريبة مما ابقى المنتجين المحليين من استمرارهم بسياسة الدعم ولم يدر في بالهم احتمالية تغيير او توقف الدعم ..

وعلى أية حال فأن الوضع الإنتاج الوطني يبدو لا يحسد علية اذ أن المنتجات الأجنبية غزت الاسواق العراقية ولا يبدو في الأفق ثمة مجال للنهوض للانتاج المحلي في ضوء السياسة الضريبة المعلنة بالاضافة الى الاتفاقات المعقودة بين الحكومة العراقية وصندوق النقد الدولي التي كشفت على تحرير التجارة الخارجية والغاء الدعم الحكومي المعتمد سابقا[٣٩].

[٣٧] امر سلطة الائتلاف المرقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٣ والمنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد ٣٩٨٠ في٢٠٠٣/٣/١ ,إستراتيجية الضريبة

[٣٨] سعيد علي محمد العبيدي أهمية الإصلاح الضريبي ودوره في الإيرادات العامة للمدة (٢٠٠٤ -٢٠١٦) بحث منشور في جامعة الانبهار للعلوم الاقتصادية بالعدد, ٢٦ والمجلد ١١ سنة٢٠١٩ ص١٧٠.

[٣٩] سحر قاسم محمد الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق وبحث مقدم الى البنك المركزي العراقي المديرية العامة للاحصاء والأبحاث بغداد سنة ٢٠١١ ص٣

فتغيرت السياسة الاقتصادية للدولة وبدت المنافسة بين القطاع المحلي والخارجي مع المصادقة على قانون الاستثمار الذي يعطي اعفاءات كثيرة للمشاريع الحاصلة على اجازة الاستثمار من هيئة الاستثمار العراقية [٤٠]

حيث أعفيت من هذه المشاريع من الضرائب لمدة ٥ سنوات من بدء التشغيل التجاري. الأمر الذي جعل من من تأثير الضريبة على قطاع الانتاح المحلي مقلق و هزيل لا يقوى على منافسة الاستيرادات الخارجية وبالنتيجة على تخلخل في الاقتصاد العراقي والجدول أدناه يبين ذلك. [٤١]

السنوات	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	احمالي الايرادات	نسبة الجمالي الضرائب الى الناتج المحلي %
2003	-----	------	--------	0.03
2004	40300	50001	021604	3,6
2005	043511	063461	134305	0,3
2006	033540	050446	256320	0,0
2007	05600	330233	0030164	0,0
2008	246345	111340	0300423	0,0
2009	403006	0006142	0522261	4,5
2010	553030	0330505	0550353	2.3
2011	600010	402000	0305130	2,5
2012	6301000	0053134	0023403	2.1

جدول رقم (6) يبين حجم الايراد ات الضريبية الكلية الى الناتج الاجمالي المحلي ,دائرة المحاسبة , وزارة المالية العراقية(2) .

اما بخصوص اثر الضريبة على النشاط الاقتصادي , فعلى الرغم من قيام الدولة بخفض نسب الضريبة على دخل الأفراد والشركات بنسبة ١٥%) من اجمالي الدخل الا أن النشاط الاقتصادي تميز بالجمود نتيجة عزوف اصحاب رؤوس الأموال من القيام بأنشاء مشاريع اقتصادية جديدة الأسباب منها عدم استباب الحالة الأمنية ورتفاع تكاليف الانتاج بصورة عامة ومنافسة السلع المستوردة للانتاج المحلي مع زيادة الفساد الاداري.

[٤٠]) سحر قاسم محمد مرجع سابق, ص ٢٢.
[٤١] تم تزويدنا بالبيانات اعلاه من قبل وزارة المالية قسم الايرادات . ٢٠١٩

فكل هذه العوامل ادت الى حالة من التشاؤم الاقتصادي و أصبحت تأثير الضريبة من خلال الحوافز الضريبية المقدمة من الدولة ضئيل او عديم الأثر ادى الى الكساد الاقتصادي لا سيما في قطاع الانشاء [٤٢]

فبرغم من انخفاض الضريبة على هذا القطاع فأن **متغير الاستثمار قد تأثر بذلك** اذ قد عزف المستثمرون من سواء محليون او اجانب من الدخول في استثمارات جديدة أو توسيع القائم من الاستثمارات ذلك خشية من ضياع مواردهم الاقتصادية في ضل الوضع السياسي والأمني غير المستقر [٤٣] .

لذا فأن الحوافز وحدها غير كافية من اجل تحقيق النشاط الاقتصادي الموزون في حين نجد ان اغلب المستثمرين قاموا باستثمارات في دول أخرى كالأردن ومصر في الوقت ان البلد يشهد كساد كبير **وتعطل الكثير من الموارد الاقتصادية والبشرية المتمثلة بنمو البطالة** بسبب الأحداث الأمنية الأخيرة التي حدثت في صيف ٢٠١٤ باحتلال عصابات داعش على اغلب محافظات العراق . وأدناه جدول يبين علاقة الضريبة بالاستثمارات العراقية[٤٤]

السنوات	اجمالي الضرائب	نسبة التغير%	اجمالي نفقات المشاريع الاستثمارية	نسبة التغير%
2003	2632901	------	------	------
2004	540900	79	--------	-------
2005	953000	76	7550000	-------
2006	2417018	153,6	9272000	22,8
2007	945626,510	60,9	12665305	36,6
2008	5552870	487	15671227,145	23,7

[٤٢]) حيدر عبد الحسين المستوفي,ضريبة الاستيراد في العراق من اجل توسيع بنود الايرادات العامة بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الرابع والأربعون سنة ٢٠١٥ , ص ١٧٧.
[٤٣]) صندوق النقد الدولي التقرير القطري المرقم ١٧ / ٢٥٣ الصادر عن صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٧ ,ص١٦.
[٤٤]) وزارة المالية, شعبة نفقات المشاريع الاستثمارية للسنوات ٢٠٠٣ -٢٠٠٨ ويتعذر علينا ادراج باقي السنوات لعد قبول الشعبة اعلاه بتزويدنا بها.

لهذا فأن محصلة القول نجد بأن تأثير الضريبة على مفاصل الاقتصاد العراقي ضعيف جدا" كون العراق بلد ريعي معتمد أساسا على الإيرادات النفطية على حساب الإيرادات الضريبية الأخرى فلقد اتضح لنا جليا" بأن أوضاع العراق الاقتصادية بعد ٢٠٠٣ لم تكن بأحسن حال عن سابقاتها من السنوات وذلك لأزمات السياسية والمالية والتصارع على السلطة والفساد الإداري والصراع بين الحكام من اجل الاستحواذ على خيرات البلد,

فمن خلال المؤشرات أعلاه نجدها رهينة بأسعار النفط ومدى تعرضها للتذبذب . فهي تنتعش بارتفاع أسعار النفط إلا أن الحال يعاكس في الضريبة الماليزية فهي نمت القطاع الضريبي بشكل يمكن من خلاله تحصيل إيرادات ضريبية بشكل متساوي بين الضريبة المباشرة وغير المباشرة.

إن العراق يمتلك قانون ضريبي شامل ودقيق لكل مفاصل الحياة إلا انه قد عانى من اختلال في هيكله الضريبي فحالها لا يسر بعد أحداث ٢٠٠٣ في تأثيرها على نمو الاقتصاد العراقي

وذلك لتوقف اغلب مصانع الإنتاج للمواد الاوليه ,وانخفاض أسعارها المفروضة على الأوعية الخاضعة للضريبة وغياب الرقابة على المنافذ الحدودية لعدم بسط القانون على المنافذ الحدودية مما أدى إلى معاناة الموازنة العامة من عدم توازن اقتصاديا" للعوامل التي ذكرناها سابقا".

الا ان الامر لا يشابه دولة ماليزيا حيث عملت ماليزيا على التخطيط السليم في منح الحوافز على المستثمرين وخلق بيئة جاذبة للاستثمار , وأتباع أسلوب ممنهج لجذب المستثمرين الأجانب مما يتناسب مع متطلبات وأهداف التنمية الوطنية حيث اتبعت سياسة التعديل المستمر للحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

والتي انتقلت من تشجيع الاستثمار كثيف العمالة إلى التركيز على تشجيع الاستثمار كثيف والموجه للقطاعات عالية التقنية مما يسمح بتعزيز الوضع التنافسي لماليزيا بالإضافة إلى اعتمادها على الموارد الداخلية في توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات فمن سنة ١٩٧٠ الى ١٩٩٣ ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة ٥٠ %. فضلا عن إزالة العقبات أمام الاستثمارات الأجنبية. والاعتماد على الموارد الذاتية ورفض الاقتراض الخارجي والاهتمام بالقضاء على البطالة في المجتمع.

الخاتمة

بعد ان انهينا من بحثنا هذا توصلنا الى عدة استنتاجات وهي:-

١. من خلال البحث توصلنا الى ان للظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي مرت بها ماليزيا قبل الاستقلال وبعدة تأثير مهم في تحقيق النمو المالي الشامل في البلاد.
٢. من خلال البحث نجد بأن النظام الضريبي المخطط له بشكل صحيح له تأثير قوي على جميع قطاعات الاقتصاد للدولة فماليزيا وظفت الضريبية للنهوض وتطور المتغيرات الاقتصادية من تجارة وناتج المحلي الإجمالي رواستثمار وتعليم وصحة
٣. وهذا ما تبين وبشكل مغاير في الاقتصاد العراقي حيث ان الحكومة العراقية جعلت الإيرادات النفطية المركز الأول في تغذية موازنة الدولة وبالتالي عانى اقتصاده من عدم الاستقرار
٤. ان للخطط الإستراتيجية الصحيحة والمدروسة التي تضعها الدولة للإيرادات الضريبية من حيث تحصيلها وإخضاع الأوعية الضريبة لها, وتذليل العقبات للمكلفين بها من حيث الحوافز و الإعفاءات الضريبية لها أثر كبير في تحقيق التطور الاقتصادي
٥. وهذا ما لمسناه من التجربة الماليزية ومقارنة مع العراق بجعل الإيرادات النفطية الإيراد الغالب في الموازنة.
٦. من خلال البحث نستنتج على انه من الممكن نقل التجربة الماليزية وما حققته من نمو في جميع الجوانب الى العراق ,وذلك لتقارب المتغيرات السياسية والاقتصادية والمكون الاجتماعي لكلا الدولتين .
٧. استنتجنا ومن خلال ما سبق بضعف تأثير الضريبة على جميع مفاصل الاقتصاد في العراق, نتيجة لتوقف اغلب مصانع الإنتاج للمواد الاوليه وانخفاض أسعارها المفروضة على الأوعية الخاضعة للضريبة وغياب الرقابة على المنافذ الحدودية لعدم بسط القانون عليها مما أدى إلى تعرض العراق لازمات اقتصادية متعاقبة.

فضلا عن فقدان الدولة لإيرادات ضريبة كمركية لأربعة منافذ حدودية وأكثر من ثمانية فروع الهيئة العامة للضرائب، بسبب الأحداث الأمنية الأخيرة التي حدثت في ٢٠١٤ باحتلال داعش الأغلب محافظات العراق المحاذية للمنافذ الحدودية والتصارع على السلطة والصراع بين الحكام من اجل الاستحواذ على خيرات البلد.

وبعد هذه الاستنتاجات نوصي بما يلي:-

١. تضافر جميع الهيئات المسؤولة بوضع الخطط الإستراتيجية في العراق لدراسة جميع المعوقات الاقتصادية وتذليلها من اجل تحقيق الأهداف المرجوة والمتمثلة بتسيير عجلة التطور الاقتصادي والمالي

٢. حث اللجنة المالية في مجلس النواب ووزارة المالية بتقديم حلول تتضمن بعدم الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية في رفد الموازنة وتعظيم دور الضريبة في ذلك.

٣. ضرورة إجراء بعض التعديلات على قانون التعريفة الكمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ بما يتلاءم مع أوضاع الاقتصاد العراقي ,و فرض تعريفة كمركية تصاعدية على السلع الاستهلاكية غير الضرورية والسلع الكمالية.

٤. إعفاء او فرض ضريبة مخفضة على المواد الأولية المستوردة التي توصف كمستلزمات في العملية الإنتاجية و توظيف نسبة من تلك الإيرادات لرفد النشاط الصناعي والزراعي والقطاع الخاص لتعزيز قدرة هذه الأنشطة على المنافسة الأجنبية.

٥. خلق بيئة استثمارية جيدة في العراق . من خلال بسط الأمن ومراجعة قوانين الاستثمارات بما يتلائم والتطور في الحياة الاقتصادية والسياسية لما تعاني من تقلبات. وذلك من اجل زيادة في نسب الضرائب غير المباشرة لما لها من دور في رفد وتغذية موازنة الدولة للايرادات العامة.

٦. تعاون وزارة التعليم العالي ووزارة المالية بدراسة التوصيات المذكورة في الاطاريح والرسائل المتعلقة بالتجربة الماليزية وما حققته من تنمية اقتصادية لإمكانية نقلها الى العراق والاستفادة منها.

المراجع

أقائمة المراجع باللغة العربية.

مع تحفظ للالقاب.

١. إسماعيل عبيد حمادي , الاقتصاد العراقي في ظل الحصار وأفاق المستقبل ,سلسلة المائدة الحرة بيت الحكمة بغداد ,١٩٩٨.

٢. جلال حسن حسن عبدالله التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة ودراسة تحليلية تحت عنوان: أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا : الخلفيات والأسس والأفاق المركز العربي الديمقراطي الدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين, المانيا الطبعة الأولى ٢٠١٩.

٣. مظهر محمد صالح ,دور القطاع النفطي في التنمية الاقتصادية في العراق, جامعة بغداد مطبعة العاني, ٢٠١١.

٤. مظهر محمد صالح السياسة المالية العراقية بين المدخل الصعب والمخرج الأمثل , مصرف الخليج التجاري بغداد ,٢٠٠٩.

٥. محمد صادق إسماعيل, التجربة الماليزية/ مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية العربي للنشر , القاهرة الطبعة الأولى سنة ٢٠١٤.

ب – قائمة بالمراجع الاجنبية

1. Adi Haji Taha, Recent archaeo logical discoveries in Peninsular Malaysia (1991-1993), vol 1,2003
2. Anwar Ibrahim, The Asian renaissance Times times books international , 1993 Mohamed h. , Malaysia. May set aside its belt-tightening plans to save its economy from trade war damage,2019 .
3. Law Chee Hong, Sectoral Impact of Fiscal Policy in Malaysia Universiti Sains Malaysia, 2019
4. Philip arestis, the nature and role of monetary police when money is endogenos
5. Economics institution of college ,2003

ج– الرسائل والاطاريح باللغة العربية .

١– بلال محمد سعيد المصري تجربة ماليزيا في التنمية الاقتصادية ورسالة ماجستير, جامعة الازهر,كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, غزة,٢٠١٦.

د– الرسائل والاطاريح باللغة الانجليزية

1. Roshaiza Taha, STOCK MARKET AND TAX REVENUE FROM EVIDENCE MALAYSIA:IN COLLECTION COINTEGRATION AND CAUSALITY TESTS, University Malaysia Terengganu, 2016.
2. Law Chee Hong, Sectoral Impact of Fiscal Policy in Malaysia Universiti Sains Malaysia, 2019 .

ه – البحوث و التقارير والمحاضرات والأوامر.

١. سحر قاسم محمد, الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق بحث مقدم الى البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد سنة ٢٠١١ ,ص٣.
٢. حيدر عبد الحسين المستوفي.(ضريبة الاستيراد في العراق من اجل توسيع بنود الايرادات العامة بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الرابع والأربعون سنة ٢٠١٥.
٣. سعيد علي محمد العبيدي أهمية الإصلاح الضريبي ودوره في الإيرادات العامة للمدة (٢٠٠٤ ٢٠١٦) بحث منشور في جامعة الانبهار للعلوم الاقتصادية بالعدد ٢٦ المجلد١١ سنة ٢٠١٩ .
٤. نغم حسين نعمة ادارة العوائد النفطية ودورها في تعظيم ثروات العراق بحث منشور في مجلة جامعة النهرين المجلد الثاني عشر العدد الخامس , سنت٢٠١٥.
٥. محمد عبد صالح , واقع الأقتصاد العراقي والتحديات التي تواجهه بعد عام ٢٠٠٣ , بحث منشور في مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية بدون ذكر سنة النشر بغداد
٦. عبد الرسول عبد جاسم، نحو تقويم الاقتصاد العراقي (الحلول والمعالجات) بحث القي الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات بغداد, المؤتمر العلمي العاشر كلية المنصور الجامعة ,٢٠٠٩. (٣١)
٧. سحر قاسم محمد, الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق وبحث مقدم الى البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث بغداد سنة.٢٠١١
٨. جلال حسن حسن عبدالله التجربة الماليزية في مجال التنمية المستدامة , دراسة تحليلية تحت عنوان: أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا : الخلفيات والأسس والأفاق المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية برلين, المانيا الطبعة الأولى ٢٠١٩.
٩. صندوق النقد الدولي التقرير القطري المرقم ١٧ ٢٥٣ الصادر عن صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٧
١٠.هيئة الاستثمار والتنمية الماليزية وباللغة العربية منشور على الموقعها اللالكتروني https://www.mida.gov.my/
١١.التقرير السنوي لوزارة التخطيط لعام ٢٠١٨.
١٢.الهيئة الوطنية للاستثمار ودليل المستثمر في العراق لعام٢٠١٩.
١٣.وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء ومديرية الحسابات القومية, التقديرات الاوليه السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة ٢٠١٨ و٢٠١٩. بغداد,٢٠١٨.

١٤. لورنس يحيى صالح , محاضرات القاها على طلبة كلية الادارة والاقتصاد المرحلة الثالثة كلية الادارة والاقتصاد, جامعة بغداد, سنة ٢٠١٧.
١٥.امر سلطة الائتلاف المرقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٣ والمنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد ٣٩٨٠ في ٢٠٠٣ / ٣ / ١ ,إستراتيجية الضريبة. (٣٢)